التنظيم التشريعي لاقتصاد البيئة وآفاقه المستقبلية في دورات التراكم الرأسمالي (دراسة مقارنة)

الدكتورة ليلى فوزي أحمد جعفر
دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة/ محاضر بجامعة الإسكندرية
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا جامعة الدول العربية/ وزارة المالية – مصر
lailafawzy806@gmail.com

مستخلص البحث:

إن المستجدات والتطورات البيئية التي أفرزت إلى الوجود علم اقتصاد البيئة أفرزت أيضاً ضرورات لتطوير الحسابات الاقتصادية بما ينسجم ويتناسب مع مشكلة البيئة والتطورات البيئية وذلك على مستوى حسابات المنشأة وعلى مستوى الحسابات الاقتصادية العامة. ومما لا شك فيه ان مهمة الحسابات الاقتصادية العامة الحالية هي قبل كل شيء تقديم صورة إجمالية كمية لمجريات الحياة الاقتصادية خلال الفترة الماضية وذلك في الأمد القصير والمتوسط من خلال قاعدة معلومات واسعة وحديثة. وكذلك تقديم معلومات تفصيلية حول إنتاج السلع واستخداماتها وحول نشوء الدخل وتوزيعه وإعادة توزيعه إضافة إلى عمليات التحويل. وتعتبر هذه المعلومات أداة مساعدة لا غنى عنها لمراقبة وتحليل النشاط الاقتصادي ولتقويم التطور الاقتصادي الكلي لبلد من البلدان، وهذا ينطبق على المقاييس الاقتصادية الإجمالية المنبثقة من الحسابات الاقتصادية، مثل الناتج الإجمالي، كمقياس للأداء الاقتصادي والدخل القومي لدراسة وتحليل الدخول، وتكلفة الفرصة البديلة لدراسة الحسابات البيئة. إن مفاهيم مثل (النمو الاقتصادي) و(التنمية الاقتصادية) والتي بدأت تأخذ مدلولاً وفهماً مختلفاً مع نهاية القرن الماضي الذي يتسم بتفاقم مشاكل البيئة المتصلة اتصالاً مباشراً بخصائص المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، حيث يُشكل النمو الاقتصادي هدفاً من أهداف السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، ولكن ما هو تأثير هذا النمو – الذى لا يزال يُقاس بحجم الزيادة الحاصلة في الناتج القومى لبلد من البلدان خلال فترة محددة بالمقارنة مع الفترة السابقة – علي البيئة وعلي الموارد الطبيعية وعلي مستقبل التنمية البشرية عموماً، وما هي العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي وبين البيئة، وخاصة إن الجزء الاهم من النمو الاقتصادي سينجم مستقبلاً عن إعادة إنتاج الطبيعة وما يُسمى بالاقتصاد الدوار وهذا يفرض أن يتم النظر إلى الطبيعة كجزء هام جداً في الدورة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، تراكم رأس المال، الاقتصاد الأخضر، التلوث البيئي، الاقتصاد البيئي.

المقـدمة Introduction

مما لا شك ان التحديات البيئية تواجه كل العالم وان الحفاظ على بيئـة امنـه وسـليمة هـي مهمة الجميع., ويستلزم ذلك محاربة كافة أبعاد واشكال ومخاطر التلوث البيئي خاصة تلـك التي تؤثر على التركيب الجيني للإنسان، والى وجود معاهد بحثية متخصصة بالبيئة تعمـل من اجل الوصول الى معالجات فعالة للتلوث البيئي وبناء جسور للتعـاون المثمـر والفعّـال، وضـرورة وجـود مقترحـات منهـا أهميـة عـرض الحلـول والمعالجـات للمشـاكل البيئيـة وضرورة التوعية الجماهيرية حول التصدي للتلوث وتحسين البيئة.

ويواجه العالم تحديات بيئية تترك اثرها على صحة المواطنين حيث ان ٢٠٪ من الوفيات فـي العـالم سـببها التلـوث ممـا يسـتدعى الـى ضـرورة التعـاون مـع المنظمـات الدوليـة والأكـاديميين والعلمـاء والأطبـاء فـي وضـع السـياقات الوطنيـة للتصـدي للتلـوث البيئـي (توقعات البيئة العالمية GEO4 - التنمية من أجل البيئة، صفحة ٤٣٠).

اولا: أهمية الموضوع Importance of Research

ولعله من التخصص البحثى ان نخـص بحثنـا هـذا علـى اسـتغلال البيئـة بصـورة غيـر واعية، ظناً من الانسان أنها موارد مستمرة غير قابلـة للنفـاد، فقد أدى الاسـتغلال الجـائر للموارد البحرية والمراعي والغابات إلى ظهور علامـات كثيـرة تـدل علـى تـدهور حالتهـا ونقص في إنتاجيتهـا العامـة وانعكـاس ذلـك علـى الموازنـة العامـة للدولـة وازديـاد العجـز بالموازنة العامة.

ثانيا: اشكالية البحث Problematic of research

أضـحت إشـكالية التعامـل الكفـاء مـع البيئـة واحـدة مـن أهـم المعضـلات التـي تـؤرق المجتمع العالمي في ظل تنامي الضغوط على البيئة الطبيعية، حيث يمكـن القـول إن البيئـة كوسيلة لاستقبال الملوثات تعتبر عامل إنتاج وهي بذلك تكون عـاملا حاسـما علـى الصـعيد الدولي، فبلد غنيٌ بالخدمات البيئية يكون له إثر مختلف عن بلد اقل توافرا للخدمات البيئيـة. وما هو ملاحظ على الساحة الدولية انه كلما كان الوضع الاقتصادي لبلد مـا مـنخفض كلمـا زاد إهمال الوضع البيئي والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة من اجل إبراز تطور اقتصادي مراعي للجانب البيئي، أي نمو مستدام بيئيا، الذي يركز على خفض الضغوط البيئية من خلال تحقيق الكفاءة البيئية للإنتاج والاستهلاك وخلق نظام تكاملي بـين البيئة والاقتصاد. يثير هذا البحث تساؤل هام حول سبل الخروج من دائرة عجـز الموازنـه بالدول النامية ومنها جمهوريتي مصر والعـراق باعتبارهمـا نموذجـان للـدول الناميـة ذات العجز المستدام، وتمثل الاولي نموذج للدول العربية غيـر النفطيـة، والثانيـة نمـوذج للـدول العربية النفطية، حيث أن ذلك العجز يؤثر تأثيرا بالغاً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبمـا ينعكس علي حياه هذا الشعوب، وله تداعيات خطيره علـى كـل فـرد بـالمجتع والبيئـة التـى يعيش بها.

ثالثا: حصر نطاق البحث Research boundries

إذا كان السؤال الجوهرى هو كيف نصل لحل لمشكله عجز الموازنه وتحديدا في ظـل الاوضاع الاقتصادية التى يمـر بهـا العـالم، فـإن ذلـك يتطلـب الوقـوف علـى مفهـوم عجـز الموازنه، فضلا عن التعـرف علـى التـراكم الرأسـمالي ومعوقاتـه، وانعكاسـات ذلـك علـى الاقتصاد البيئي والذي يجب التعريف بـه وبالمشـكلة البيئيـة وأثرهـا علـى مؤشـرات الاداء الاقتصادي، كمـا نتعـرف تحديـدا علـى ملامـح الوضـع البيـئ فـي نمـوذج دولتـين نـاميتين عربيتين وهي جمهوريتي العرق ومصر.

رابعا: منهج البحث Research Methodology

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، ركزنا في بحثنا هذا على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية والمؤتمرات الاقليمية والعالمية التي تمت في مجال المديونية الخارجية وتحقيق التوازن بالموازنة العامة وفي مجال الاقتصاد البيئي وذلك لخدمة هدف البحث ولتبيان الأثر الفعلي لاقتصاد البيئة في إحداث التراكم الرأسمالي ودوره في اصلاح عجز الموازنة المستدام واثار ذلك على النمو الاقتصادي.

خطة البحث Research plan

- المبحث الاول: اقتصاد البيئة
- المطلب الاول: العلاقة بين الاقتصاد والبيئة
- الفرع الاول: ماهية الاقتصاد البيئي
- الفرع الثانى: مشكلة التلوث البيئي وما يميزها عن المشاكل الاخرى
- المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر ودوره في إعادة تقسيم مصادر الطاقة
- الفرع الاول: الاقتصاد الأخضر وتحديات الاستدامة
- الفرع الثانى: واقع وآفاق الاقتصاد الأخضر بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا
- المبحث الثانى: الدور المنوط باقتصاد البيئة في إحداث التراكم الرأسمالي
- المطلب الاول: مفاهيم أولية للتراكم الرأسمالي
- الفرع الاول: إطلالة على المفهوم القانونى للتراكم الرأسمالي وصوره ومعوقاته
- الفرع الثاني: الانفاق العام والتراكم الرأسمالي
- المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للمجال البيئي
- الفرع الاول: طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة
- الفرع الثانى: ضرائب على التلوث وليس على الانتاج
- النتائج والتوصيات
- المراجع.

المبحث الأول

اقتصاد البيئة Environmental economy

نتناول في هذا البحث واحدا من أبرز المخاطر التي تواجه الشعوب وهو التلوث البيئي وهو أمرا لا يقل خطورةعن لتهديد الامني والمعيشي وخطر التطرف والارهاب نتيجة اثار الاهمال والفساد وضعف معالجة الازمات الكبيرة كأزمة المياه والتلوث الى جانب الاثار الناجمة عن استخدام الاسلحة المحرمة دوليا. وبما يستلزم تشخيص عوامل هذا التهديد البيئي وتوفير مستلزمات التخطيط والمعالجة العلمية الصحيحة واعداد الكوادر الكفوءة في مجال حماية البيئة، والتنسيق مع وسائل الاعلام للتثقيف الصحي واطلاع المواطنين على جدية الآثار التي يحدثها التلوث البيئي، ووضع تشريعات تتصل بمخاطر ذلك على المجتمع والاسرة والاطفال تحديدا، ويتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الاول: العلاقة بين الاقتصاد والبيئة
- المطلب الثانى: الاقتصاد الأخضر ودوره في إعادة تقسيم مصادر الطاقة.

المطلب الاول
العلاقة بين الاقتصاد والبيئة
The relationship between the economy and the environment

هو تخصص من التخصصات المتعارف عليها في علم الاقتصاد ويشتمل علي قضايا التحكم في التلوث وحماية البيئة، حيث يصعب أو يستحيل تقدير التكاليف والمنافع، لوقوع الكثير من موضوعات هذا التخصص خارج نطاق السوق التنافسية، إلا أنه مجال يحتاج إلى تخصيص موارد هائلة من المنشأت العامة بطريقة رشيدة من أجل حماية مصلحة المصلحة العامة، ويهتم الاقتصاد البيئي ايضاً اهتماماً كبيراً بطريق وأساليب تحقيق هذا التخصيص الرشيد مثل رسوم الإنبعاثات والفيض السائل، والرسوم المفروضة علي المستخدم لمعالجة المخلفات أو التخلص منها، والضرائب البيئية (ما هي ضريبة الكربون، ٢٠١٩)، ورسوم المنتجات، والحقوق القابلة للمبادلة فيما يتعلق بالتلوث وسندات الاداء، والمحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية والدلالات الاقتصادية للتنمية المستدامة (Gemet General multilingual Environmenal Thesaurus).

الفرع الاول
ماهية الاقتصاد البيئي The essence of environmental economics

يرتكز مفهومى علم الاقتصاد والبيئة على عنصر الموارد، وكما نعلم ان الهدف النهائي لعلم الاقتصاد هو إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة وهذا الإشباع لن يتحقق إلا من خلال الموارد البيئية، والسلوك الإنسانى هو المحور الاساسي للدراسات المتعلقة بالبيئة، وتتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد ويعمق هذه الندرة التلوث البيئي ومن ثَّم فإن إدارة البيئة لا يمكن أن تنفصل عن مجال علم الاقتصاد.

اولاً: التعريف بالاقتصاد البيئي Introduction to environmental economics

هو فرع من فروع علم الاقتصاد يتناول مسألة التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية التى توفرها البيئة لعملية التنمية البشرية، وينظر الاقتصاد البيئي التقليدى إلى مشكلتين، الاولي مشكلة الآثار البيئية الخارجية والثانية الادارة السليمة للموارد الطبيعية والتوزيع الأمثل للموارد بين الأجيال (غنايم، ٢٠١٢).

والبيئة هى إجمالي الاشياء التى تحيط بالانسان، وهى مجموعة الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتى يمكن تميزها إلى بيئة طبيعية وبيئة مشيدة (Gemet General multilingual Environmenal Thesaurus).

ويقصد به دراسة كيفية حماية البيئة بأقل التكاليف الماديةُ. ويعنى الاقتصاد البيئي بكيفية تأثير النشاط الاقتصادي والسياسي على البيئة التي نعيش فيها. ومن ناحية أخرى كيفية تأثير معايير حماية البيئة على النمو الاقتصادي، أي الآثار الاقتصادية للسياسات البيئية، فهي علاقة متبادلة بين الاقتصاد والبيئة، فالنشاط الاقتصادي يؤدي لتدهور البيئة، كما أن تدهور البيئة يؤثر بدوره سلبيا على النمو الاقتصادي بعيد المدى.

ويمكن تعريف الاقتصاد البيئي على أنه فرع من فروع علم الاقتصاد ويتناول مسألة التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية التى توفرها البيئة لعملية التنمية البشرية، ويمكن تعريف البيئة البشرية على انها المحيط الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على المواد اللازمة لبقائه وتنميته المادية والثقافية، ويفرغ فيه النفايات الناتجة عن نشاطاته اليومية.

حيث تُقدم البيئة للاقتصاد الموارد الطبيعية التي تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة إلى سلع استهلاكية، ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صورة

مخرجات غير مرغوبة. كما يتلقى المستهلكون أيضًا خدمات بيئية مباشرة كالهواء النقي والمياه العذبة والسياحة والصيد والرحلات، وفي النهاية يستخدمون البيئة كمستودع للتخلص من المخلفات الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات، وبالتالي توصف العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي بأنها نظام مغلق.

ثانياً: الاقتصاد الدائري Circular economy

حديثاً، فقد ظهر مصطلح الاقتصاد الدائري أو ما يُسمى الاقتصاد المغلق للمواد أو اقتصاد دورة الحياة، هو مفهوم حديث يسعى إلى بناء الاقتصاد على أسس تدوير المواد، من خلال إبقاء المنتجات والمكونات والمواد في أعلى قيمة وفائدة في جميع الأوقات على عكس الاقتصاد التقليدي السائد حالياً والقائم على الأخذ والتصنيع والهدر، والذي يستنفد الموارد بمعدلات متسارعة مع توليد كميات غير مسبوقة من المخلفات والانبعاثات، ما يسبب أضراراً اقتصادية واجتماعية وبيئية (Resource Efficienc: Potential and Economic Implications, 2017, p. 291).

ويحظى الاقتصاد الدائرى بإهتمام عالمى في السنوات الاخيرة بإعتباره من القطاعات ذات القيمة المضافة والربحية الكبيرة، ورافداً من روافد التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يوفر على العالم ما يقارب تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥، ويولد ١٠٠ ألف وظيفة جديدة خلال خمس سنوات، بحسب تقديرات وإحصاءات صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي(Projects circle – Economy) ، كما يعتبر احد الاشكال الرئيسية الثلاثة لاقتصادات المدن في المستقبل إلى جانب اقتصاد البيانات، واقتصاد (الرأسمالية الاجتماعية)، وذلك في إطار التعدد الاقتصادي الذى يعتبراليوم من التوجهات العالمية التى تدعم التنمية المستدامة.

ثالثاً: الموضوعات الأساسية لعلم الاقتصاد البيئي The essential topics of environmental economics

يهتم علم الاقتصاد بموضوع التلوث البيئي نظراً للآثار الاقتصادية المترتبة عليه وهي كالتالي:

تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على التدهور البيئي

معرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي

جـ - إستخدام الادوات الاقتصادية التى من شأنها منع حدوث التدهور البيئي

وتقع العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تحت قائمة العلاقات التبادلية والتى يمكن التعبير عنها في ان البيئة تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية التى تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة المستهلكة إلى سلع إستهلاكية، ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صورة مخلفات غير مرغوبة ويتلقي المستهلكون ايضاً خدمات بيئية مباشرة كالهواء النقي والمياه العذبة والترفية والصيد والرحلات الخلوية، وفي النهاية يستخدمون البيئة كمستودع للتخلص من هذه المخلفات Wastes الناتجة عن إستهلاك السلع والخدمات وبالتالي توصف العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي بإنها نظام مغلق Closed System .

الفرع الثاني
مشكلة التلوث البيئي وما يميزها عن المشاكل الأُخرى
The problem of environmental pollution and what distinguishes it from other problems

ان ما يميز مسألة التلوث البيئي عن المشاكل الأخرى هو انها تشمل الجميع الغني والفقر الكبير والصغير الرئيس والمرؤوس... الخ، في حين أن المشاكل الأخرى يمكن ان تقتصر على فئة دون اخرى وشرائح دون اخرى كالفقر يختص بطبقة معينة وكذا الحال بالنسبة للجرائم وغيرها، هذا ما يدفع بالجميع إلى الدعوة للحفاظ على البيئة وعدم تلويثها, بإستثناء اصحاب الشركات الذين يهدفون تحقيق هدفهم الا وهو الربح المادي، فهم لا يعيرون اهتماما للبيئة بقدر ما يفكرون بتحقيق الأرباح (علوش، ٢٠١٦).

اولا: مفهوم المشكلة البيئية Environmental problem concept

تعرف المشكلة من المنظور البيئي بأنها حدوث خلل أو تدهور في علاقة مصفوفة عناصر النظام البيئي وما ينجم عن هذا الخلل من أخطار أو أضرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة آنياً أو مستقبلياً المنظور منها وغير المنظور. وهناك من يعطيها تعريفاً شاملاً ويرى أنها ليست قاصرة على مشكلات الاستعمال الضار أو غير الرشيد للموارد الطبيعية أو مشكلات التلوث وإنما تشمل جميع المشكلات الناجمة عن الفقر والتخلف مثل نقص السكن وسوء التغذية وقصور أساليب الإدارة والإنتاج كما تتضمن بعض المشكلات المتعلقة بحماية التراث الثقافي والتاريخي (خنفر، ٢٠١٤).

وهنالك من يميز بين الظاهرة البيئية والمشكلة البيئية، إذ يرى البعض أن الظاهرة البيئية هي حدوث تغيير طفيف في خصائص عناصر المصفوفة البيئية لا ينجم عنه أخطار أو أضرار وعندما تصبح هذه الظاهرة خطراً ينجم عنها أضرار متباينة تصبح مشكلة بيئية (أدم، ٢٠١٨). كما تُعرف المشكلة البيئية بأنها (كل تغيير كمي أو نوعي يقع على أحد أو كل عناصر البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو الحيوية أو الثقافية فينقصه أو يغير خصائصه أو يخل باتزانه بدرجة تؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة وفي مقدمتها الإنسان تأثيراً غير مرغوب فيه) (علوش، ٢٠١٦). وبناءً على ما تقدم نرى أن المشكلات البيئية هي تدهور النظام البيئي وفقدان اتزانه جزئياً أو كلياً من جراء الأنشطة التي تعمل على استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث الوسط الطبيعي سواء كانت هذه الأنشطة محلية أو إقليمية أو عالمية الحدوث.

ثانيا: أسباب المشكلات البيئية Causes of environmental problems

إن أسباب المشكلات البيئية فتكمن بشكل عام في مجموعة من العوامل المتداخلة التي تجمع بين التطور الصناعي والزيادة السكانية وافتقار التوازن البيئي (بسبب سوء استعمال الموارد) وقد جسِّدت في مجموعها مفهوم المشكلات البيئية بمعناها الشمولي.

التكنولوجيا الصناعية والبيئة Industrial technology and the environment

لقد حقق العالم تطوراً بارزاً في المعرفة الإنسانية ووضع أساس التنمية في الصناعة الحديثة والتكنولوجيا، مما أدى إلى نمو وتعاظم الإنتاج الصناعي، إلا أن أخطر ما يميز هذه التطورات، أنها أدت إلى استنزاف كبير للموارد الطبيعية، وأدت إلى تراكم متزايد للمخلفات تفوق القدرة الاستيعابية للأوساط البيئية،وعلى ذلك فإن الثورة العلمية والتكنولوجية قد حققت الرخاء والرفاهية للإنسان إلا أنها أدت بدورها إلى تفاقم مشكلات

البيئة بسبب التزايد الكبير لاستهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة والتلويث السريع للأوساط البيئية.

النمو السكانى والبيئة (الأمن البيئي) Population growth and the (environment (environmental security

تعاظمت مع الزمن المشاكل المتعلقة بالسكان والبيئة، وشهدت السنوات الأخيرة كيف أصبحت المتغيرات السكانية أحد ألمكونات الأساسية في القضايا البيئية، والحديث عن الحجم الأمثل للسكان والاهتمام بتوفير الغذاء وصحة البشر، أن مثل هذا الاهتمام الحديث ربما لم يحد الدافع له لو لم يتوافق مع حدوث معدلات عالية للنمو السكاني التي شهدتها الحقبات القليلة الأخيرة والتي لم يسبق حدوثها على مر التاريخ (السكان - لنشكل مستقبل معاً). يرتبط هذا النمو السريع في عدد السكان إرتباطاً وثيقاً بمسألة الأمن البيئي، من خلال التأثيرات التي يحدثها السكان في موارد الأرض الملبية لاحتياجات البشر، وتشير الدراسات إلى حدوث تدهور بيئي واسع النطاق ناجم عن النمو السكاني والأنشطة البشرية مثل تدهور التربة والتصحر والتدهور البيولوجي وانكماش الغابات وتلوث الماء والهواء والتربة، فضلاً عن مشكلات أحدث تمثلت في تغيير المناخ واستنفاذ الأوزون.

إن الدراسات المتداولة عن النمو السكاني والبيئة قد أخذت نظرة شاملة ركزت فيها على ألآثار الضارة التي ستلحقها أعداد السكان بكوكب الأرض على المدى البعيد، ومن ثم عدت المشكلات البيئية كمشكلة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً ومتطورة مع المتغيرات السكانية.ويعد التوازن البيئي توازناً ديناميكياً يتصف بالمرونة التي تحفظ للنظام وحدته وتكامله، ويمكن تصور النظام البيئي للأرض على أنه العلاقات بين العمليات البيولوجية والكيميائية والجيوفيزيائية والاجتماعية التي تميز بنظام الأرض، الا أن هذا النظام بدأ يتعرض مؤخراً إلى الاختلال في توازنه بفعل أوجه النشاط الإنساني أو سوء إستعمال الموارد، فمن خلال النمو السكاني وزيادة المخلفات المطروحة وإستهلاك الموارد، استطاع أن يلحق إضطراباً في التوازن الطبيعي والذي يعرف بأنه (إضطراب في نظام أو أكثر من أنظمة البيئة)، مما يؤدي إلى إضطراب وتغيير النظام ككل. وبالتالي إفساد قدرة الأنظمة البيئية على التجدد التلقائي والإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الأنظمة البيئية (تعزيز الإدارة البيئية: بناء كتل من أجل إدارة بيئية أفضل).

ثالثا: تصنيف المشكلات البيئية Classification of environmental problems

يختلف ويتباين تصنيف المشكلات البيئية بإختلاف الأسس والمعايير التي اعتمدت في تحديد طبيعة نشأتها والعوامل التي أدت إلى تكوينها وأبعادها المكانية.

لقد صنف إعلان ستوكهولم عام ١٩٧٢ المشكلات البيئية (إعلان الأُمم المتحدة بشأن البيئة البشرية، ١٩٧٢) على أنها:

- تلوث المياه والجو والأرض والكائنات الحية بدرجة خطيرة.
- الإخلال بالتوازن الطبيعي للغلاف الجوي على نحو خطير.
- تدمير واستنفاذ الموارد التي لا يمكن الاستعاضة عنها.

وتُصنف المشكلات البيئية إلى مشكلات كمية ونوعية:

أ- مشكلات بيئية كمية: وتنصرف إلى تلك الآثار السلبية لأنشطة الإنسان على حجم الموارد الطبيعية غير المتجددة وعلى معدلات تجدد الموارد الطبيعية المتجددة، وتعد

مشكلات نضوب المعادن ومصادر الطاقة وقطع الغابات والتصحر وإنجراف التربة وندرة المياه من أمثلة هذه المشاكل.

ب– مشكلات بيئية نوعية: وهي تلك المشكلات التي تؤثر على نوعية القدرات الطبيعية للأنظمة البيئية مسببة بذلك أضراراً مباشرة للإنسان والأنشطة الإنتاجية، ومن أمثلة تلك المشكلات هي مشكلات تلوث العناصر البيئية الطبيعية وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي وتآكل طبقة الأوزون.

المطلب الثاني

الاقتصاد الأخضر ودوره في إعادة تقسيم مصادر الطاقة

The green economy and its role in redistributing energy sources

أدى ظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة الاحداث خلال العقود الماضية إلى إجراء تحليل متعمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها علي زيادة الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصلة في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الامور علي حالها، والمقاييس التقليدية للاداء الاقتصادي، التى تركز تركيزاً كبيراً علي الناتج المحلي الإجمالي، ولا تظهر التفاوت الاجتماعي المتزايد والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والانتاج الراهنة، حيث يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الاحيائية تفوق قدرة الارض علي إنتاجها بصورة مستدامة، مما يُحد من خدمات النظام البيئي التى تشكل عنصراً رئيسياً من مقومات حياة الفقراء، ويؤدى من ثم الى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية، كما تسبب هذا النشاط في آثارخارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة المواردالطبيعية، تهدد ما للارض من قدرة إنتاجية علي توليد الثروة وضمان الرفاة البشري.

وقد ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" استجابة لهذه الازمات المتعدة وسعياً إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، من أجل نقد المجالات التى تركز عليها الاستثمارات – العامة والخاصة والمحلية والدولية نحو القطاعات الخضراء الناشئة، والي خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وينتظر ان يولد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وانتاجها (مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ٢٠١١)

الفرع الأول

الاقتصاد الأخضر وتحديات الاستدامة

The green economy and sustainability challenges

الاقتصاد الأخضر هو ناتج تحسن الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية، والذي يؤدي إلى تحسين المساواة بين الإنسان ورفاهه الاجتماعي. الاقتصاد الأخضر هو نموذج للتنمية الاقتصادية على أساس التنمية المستدامة ومعرفة الاقتصاد البيئي. وهو نوع من الطرق المنظمة لإنشاء مجتمع وبيئة نظيفة ترفع من المستوى الاقتصادي وتدفع المجتمع نحو حياة أفضل, وتحافظ على موازنة البيئة من جميع أشكال التنوع البيئي وهو ما يبستنبط منه شعار"التغييرالأخضر" الذى يتناول تحديات الاقتصاد الأخضر في عالم متغير (تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية).

أولا: ماهية الاقتصاد الأخضر The essence of green economy

قدم برنامج الامم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، عرف به الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدى إلى تحسين حالة الرفاة البشرى والإنصاف الإجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد علي نحو ملحوظ من المخاطر البيئية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: نحو اقتصاد أخضر)، كما ورد في المبادرة العالمية الخضراء الجديدة (صفقة الاقتصاد الأخضر)، والتي أطلقت خلال تكشف الازمة المالية الاقتصادية في اواخر عام ٢٠٠٨ (القمة العالمية للاقتصاد الأخضر)، واما علي المستوى الميداني فهناك مصطلحات مثل الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر أصبحت لغة مشتركة في العديد من العواصم والتجمعات الدولية الرئيسية، بما في ذلك مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبري في العالم اجتماعات ٢٠١٦ ومؤتمرات القمة. فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجَّه في النحو في الداخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعيين العام والخاص من شأتها أن تؤدى إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض إنبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي وهذه الاستثمارات هي ايضاً تكون موجهة بدوافع تنامى الطلب في الاسواق علي السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجيا، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن ان تكون الاسعار انعكاساً دائماً للتكاليف البيئية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: نحو اقتصاد أخضر).

ثانيا: خصائص الاقتصاد الأخضر Green economy properties

من خصائص الاقتصاد الأخضر المتعددة (التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - الدورة الثانية، ٢٠١٦) هي:

- تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة عام ٢٠٣٠. وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف، فالاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يُعد بديلاً لها.
- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الابعاد الاربعة التنمية المستدامة وهي الابعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والادارية، وضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الاولويات والظروف في كل بعد
- ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الاجهزة المعنية للدولة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر
- ينبغي الا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط، وينبغى أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشويهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً
- يجب ان يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية
- يجب ان يرتكز الاقتصاد الأخضر علي كفاءة الموارد وعلى أنماط الإستهلاك وإنتاج مستدام.

الفرع الثاني
واقع وآفاق الاقتصاد الأخضر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
The reality and prospects of the green economy in the Middle East and North Africa

تتعدد متطلبات التحول الاقتصاد الأخضر، فكما يُعرف بأنه اقتصاد يولد نمواً اقتصادياً وتحسينات في سبل عيش الناس من دون أن يؤذي البيئة، فإنه يهتم بزيادة إنتاجية الموارد، خصوصاً الطاقة والمياه، وتخفيض توليد النفايات، وتحسين مستويات المعيشة وخاصة في البلدان النامية.

أولا: متطلبات الاقتصاد الأخضر في الشرق الأوسط (المنطقة العربية) Green Economy Requirements in the Middle East (Arab Region)

يوجد نواقص في الاقتصادات العربية تقوّض التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى انعدام التنوع الاقتصادي، والاعتماد على المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وسرعة التأثر بتقلبات السوق، مما يؤكد على الحاجة إلى اقتصاد أخضر في المنطقة العربية يتضمن تحولات عدة في مجالات منها أربعة: تحول طاقوي بإنتاج طاقة أنظف واستعمالها بكفاءة، وتحول اقتصادي إلى نمو مستدام تعمّ فوائده الجميع، وتحول في الموارد بالاعتماد على «دخل» الطبيعة وعدم استنزاف «رأسمالها»، وتحول ديموغرافي إلى استقرار سكاني في المنطقة، ويتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر مراجعة السياسة الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وذلك في ثمانية قطاعات ذات أولوية هي: المياه والزراعة والمياه والطاقة والصناعة والمدن والمواصلات والسياحة وإدارة النفايات (التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية: جمهورية السودان، ٢٠١٨).

ويوجد العديد من التحديات والتي سوف تواجه الدول عموماً في مرحلة تحولها إلى الطاقة النظيفة (الخضراء) ولكن يجب أن تكثف من جهودها من أجل التغلب على هذه التحديات، ورغم ذلك فإن دول المنطقة العربية غير مضطرة إلى الاختيار بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية تحسين النظم البيئية، فالاقتصاد الأخضر يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومن هذه التحديات:

- مراجعة السياسات الحكومية واعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة،واجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- وضع إستراتجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الانظف.
- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية.
- تحول الوظائف من قطاعات الى أخرى حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقالية وهذا يؤدي إلى تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع وخاصة فئة الشباب.
- إمكانية نشوء سياسات حماية وحواجز فنية أضافية امام التجارة.

- ان الفقر لا يزال يطال قرابة السبعين مليون نسمة في الوطن العربي ومنها أفتقار أكثر من خمسة وأربعين مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا والي المياه النظيفة والأفتقار في كفاءة أستخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة.
- خيار التحول الى الاقتصاد الأخضر خيار مكلف وقد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي وقد يكون ذلك على حساب أهداف أنمائية أخرى.
- أرتفاع تكلفة التدهور البيئي في البلدان العربية والتي تبلغ سنويا خمسة وتسعين مليار دولار أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع الناتج المحلي الأجمالي.

ثانياً: القطاعات اللازمة للتوجُّه إلى الاقتصاد الأخضر Sectors needed to move towards a green economy

الطاقة: الاهتمام بجدوى توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والاستغلال الاقتصادي الامثل للصحراء وجدوى الاستثمار المكثف فيها، بإمكانية استثمارات زراعات الوقود الحيوى، أو بتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية التى تحتاجها بما سيحقق تنمية كبيرة لهذه المساحة غير المقدرة من الوطن.، وعلي مستوى الدول غير النفطية تصحيح هيكل أسعار المنتجات البترولية وإعادة هيكلة قطاع الطاقة بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه (الهيئة العامة للاستعلامات: الطاقة).

النقل: ضرورة قيام وزارات البيئة بتنفيذ برنامج طموح لتحويل السيارات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعى بدلاً من البنزين، حظر إنتاج واستيراد الدراجات البخارية ثنائية الأشواط، واستبدالها بموتسيكلات رباعية الأشواط تحقق خفض تلوثات الهواء الصادرة عنها.. فضلاً عن ذلك تنفيذ برنامج إرشادي لاستدامة نظم النقل، مشاركة القطاعين العام والخاص فى مشروعات البنية الأساسية من أجل جذب مزيد من الاستثمارات بما فى ذلك فى قطاع الطاقة بما يتيح التكيف مع آثار التغيرات المناخية (أثر أنشطة النقل على البيئة GEMET).

الصناعة: التحكم فى التلوث الصناعى وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعى، تشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للمواد الطبيعية والطاقة والمياه، تشجيع الإنتاج الصناعى الأنظف، إعادة توزيع الخريطة الصناعية، وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة، التوسع فى دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال البيئة.، إعادة استخدام المياه والتحكم فى الصرف الصناعى (التكاليف الاقتصادية: العلاقة المتبادلة بين الفقر والبيئة).

الزراعة: تحقيق الاستخدام المستدام للمواد الزراعية الطبيعية، التركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة، رفع كفاءة استخدامات المياه فى الزراعة، وتحسين نظم الرى والصرف، وتعديل التركيب المحصولى لصالح الزراعات الأقل استهلاكاً للمياه، إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى (كاظم، ٢٠٠٧).

التدابير المؤسسية: استكمال الإطار المؤسسي لإدارة الجهود الوطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، تعديل التشريعات البيئية وتطوير نظم الإدارة البيئية، زيادة التوجه نحو التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتماداً على الكربون، إدراج البعد البيئي فى المشروعات التنموية. تبنى سياسات مالية داخلية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الممارسات البيئية الخاطئة، وهو ما سيؤدى بصورة غير

مباشرة إلى تخفيض هذه الشركات لانبعاثاتها الحرارية للتوافق مع القوانين والمعايير البيئية (إدارة المخاطر المالية: البيئة المؤسسية، ٢٠١٩).

ثالثا: الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية The green economy in the Arab region

بحسب منظمة الإسكوا، تتضمن مكوّنات الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية خدمات الطاقة والبنى التحتية، والحدّ من تغيّر المناخ، وإلغاء الحواجز التجارية البيئية، ويضمن تأمين الوظائف الخضراء، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيّف مع تغيّر المناخ، وخدمات المياه والبنى التحتية، والإنتاج والإستهلاك المستدام. ومن أهم القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر هي الطاقة البديلة التي تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرّة بكثرة وطاقة الرياح. ونظراً إلى شح المياه في العديد من الدول العربية كالأردن واليمن، فإنه بإمكان هذه الدّول تطوير قطاع إدارة المياه من خلال برامج إعادة إستخدام المياه وجمع مياه الأمطار. أمّا بالنسبة لقطاع إدارة النفايات، فإن تطوير برامج توعية لتثقيف الناس حول إعادة التدوير ومعالجة النفايات السامة والفوائد البيئية لهذه الممارسات مع تطوير القطاع نفسه، قد يساعد في بناء اقتصاد أخضر، حيث وفقاً للبنك الدّولي يتم كل عام إنتاج ١,٣ مليار طن من النّفايات، ولكن هذا الرّقم سيتصاعد إلى ٢,٢ مليار طن سنويّاً بحلول عام ٢٠٢٥. كما ان قطاع النقل المستدام من خلال مبادرات صناعة السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (Hybrid) وتطوير وتحسين النقل العام في البلاد العربية، يُعد من القطاعات المهمة الأخرى المعنية بالاقتصاد الأخضر. وأخيراً، فإن قطاع إدارة الأراضي الذي يهتم بالأراضي الزراعية والزراعة العضوية وإعادة التشجير يعد من أهم القطاعات تأثيراً على البيئة بشكل عام ودوره في الاقتصاد الأخضر مهم للغاية (آفاق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، ٢٠١٦).

شكل رقم (١) مكوّنات الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية

المصدر: منظمة الاسكوا، ٢٠١٠/٢٠١١ مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والغربية لغربي آسيا "الاسكوا " ESCWA).

ويوضح الشكل التالي رقم (٢) موافقة البنك الدولي لدول (شمال افريقيا والشرق الاوسط) على تقديم (٥,٥) مليار دولار من القروض للمنطقة لتمويل ١٩ عملية خلال السنة المالية ٢٠١٩، من بينها (٤,٩) مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و(٦١١) مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية.

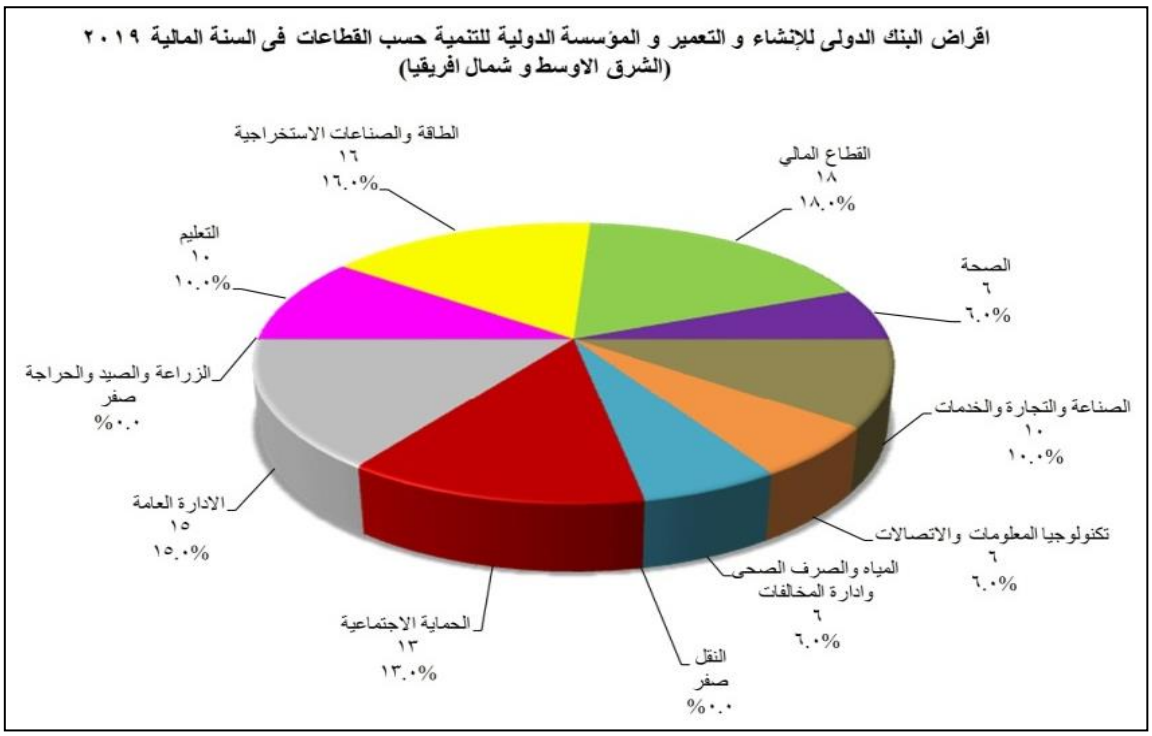

شكل رقم (٢) اقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ٢٠١٩.

المصدر: التقرير السنوى العام عام ٢٠١٩ ـ البنك الدولي

كما يوضح الشكل التالي رقم (٣) موافقة البنك الدولي بالنسبة لدول افريقيا (ما عدا شمال افريقيا) - على تقديم ١٥ مليار دولار من القروض للمنطقة لتمويل ١٥٢ عملية خلال السنة المالية ٢٠١٩ (منها عمليات مختلطة بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، بما في ذلك ٨٢٠ مليون دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و١٤,٢ مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية.

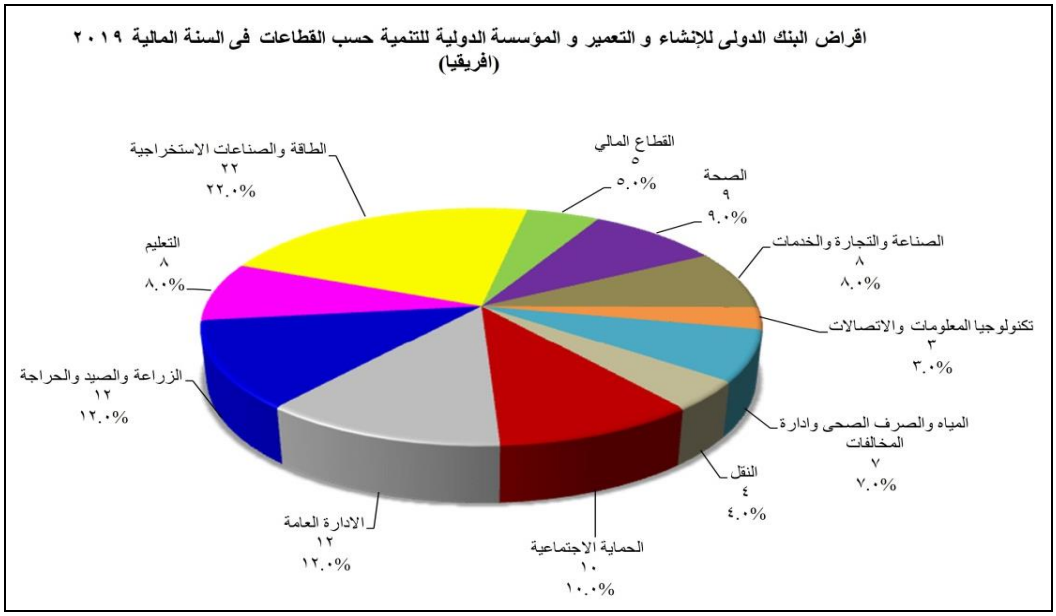

شكل (٣) اقراض البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ٢٠١٩.

المصدر: التقرير السنوى العام عام ٢٠١٩ – البنك الدولي.

ويلاحظ من ذلك اختلاف التوجهات الاتفاقية والاقراضية بين الدول في القطاعات المتباينة؛ ففي منطقة الشرق الاوسط وافريقيا لا يوجد ادني اهتمام بتطوير قطاع الزراعة والصيد ورغم تدني مخرجاته وتأثيره الشديد علي البيئة ومكوناتها وذلك عنه بمنطقة باقي دول قارة افريقيا، كما ينخفض التوجه الانفاقي التمويلي في مشاريع المياه والصرف الصحى وادارة المخلفات في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط عنه في منطقة قارة افريقيا، ومما يستدل منه توسع مجموعة البنك الدولي في الاهتمام في المساهمة بما يتعلق بشئون البيئة السليمة في دول افريقيا (غرباً شرقاً جنوباً).

المبحث الثاني

الدور المنوط باقتصاد البيئة في إحداث التراكم الرأسمالي

The role assigned to environmental economics in causing capital accumulation

إن إعداد إستراتيجيات وخطط عمل تنفيذية للتعامل مع القضايا البيئية المختلفة تعتبر من البني الأساسية في إيقاف عملية التدهور البيئي علي أن تكون هذه الإستراتيجيات والخطط معززة بإطار قانونى تشريعى وتنفيذى وسلطة قضائية ملزمة مع وسائل تطبيق وفرض للقانون حتى تؤدى هذه الإستراتيجيات ثمارها، وتحتل مسألة البيئة في الوقت الراهن أهمية كبيرة على مستوى العالم حيث اخذت الندوات والمؤتمرات تعقد لمناقشتها من حيث الأسباب والآثار والحلول والوصول إلى أهم النتائج لتعطى على ضوئها افضل التوصيات اللازمة لمعالجتها، للوصول إلى عالم خال من المشاكل البيئية التي تؤثر على الحياة البشرية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا (دور تبني الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم تحقيق متطلبات تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز – الجزائر).

يتم ويتناول هذا المبحث في المطالب الاتية:

- المطلب الاول: مفاهيم أولية للتراكم الراسمالي.
- المطلب الثانى: البعد الاقتصادي للمجال البيئي.

المطلب الأول

مفاهيم أولية للتراكم الرأسمالي

Basic Concepts of Capital Accumulation

إذا كان التراكم الرأسمالي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية فإن وضع تعريفاً له يعد من الأهمية بمكان لكي نصل من خلاله إلى طبيعة هذا الدور المحوري الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد حدث تطور كبير في مفهوم التراكم الرأسمالي عبر العصور التاريخية المختلفة ولذا فإن استعراض هذه المفاهيم يسهم وبفاعلية في بلورة تعريف جامع مانع للتراكم الرأسمالي يمكن من خلاله معرفة الأشكال التي مر بها وكذلك دور الدولة فى هذه المراحل المختلفة.

الفرع الأول
إطلالة على المفهوم القانوني للتراكم الرأسمالي وصوره ومعوقاته
A view of the legal concept of capital accumulation, its forms and obstacles

أولاً: التعريف بالتراكم الرأسمالي Definition of capital accumulation

يمكن تعريف التراكم الرأسمالي بأنه "تجميع الثروات بكافة صورها بقصد تحويلها إلى وسائل إنتاج كالآلات والمعدات وغيرها مما يسهم وبفعالية فى دفع عملية التنمية الاقتصادية". وهذا التعريف لا يستبعد وجود دور هام للدولة فى تحقيق هذه العملية سواء عن طريق الأدوات التي تملكها أو التدخل مباشرة للقيام بالعملية الإنتاجية في بعض القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص. فمن خلال الدولة وأدواتها يمكن تعظيم حجم التراكم الرأسمالي. فالدولة من خلال سياستها الضريبية يمكن أن تشجع القطاع الخاص للاستثمار في قطاعات معينة تسهم بفعالية فى تحقيق تراكم رأسمالي كما أنها يمكن أن تستخدم الحصيلة الضريبية في القيام بمشروعات تسهم في تحقيق التراكم الرأسمالي.

الفرع الثاني
الإنفاق العام والتراكم المالي
Public Expenditure and Financial Accumulation

وكذلك من خلال سياسة الإنفاق العام يمكن للدولة أن تساعد في عملية التراكم الرأسمالي وذلك عن طريق الإعانات التي تقدمها للمشروعات الإنتاجية أو من خلال المشروعات الكبرى التى تقوم بها وتسهم في تفعيل إنتاجية رأس المال مثل مشروعات البنية الأساسية (عبد الواحد، ٢٠٠٠، صفحة ٥٦).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجرد زيادة رصيد الدولة من العملات سواء المحلية أو الأجنبية لا يعد - فى رأينا - تراكماً رأسمالياً ما لم يصاحب تلك الزيادة استخدامها على نحو فعال يسهم فى زيادة ثروة المجتمع سواء عن طريق استثمارها في المشروعات الإنتاجية أو عن طريق تقديمها كإعانات لأصحاب هذه المشروعات. فقيمة النقود تتحدد بمقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات فى مقابلها وبمقدار ما تضيفه إلى ثروة المجتمع (Tylor, 2010, p. 2) (جامع، ١٩٦٨، صفحة ٥٤ وما بعدها).

المطلب الثاني
البعد الاقتصادي للمجال البيئي
The economic dimension of the environmental field

أدى مزج البعد البيئي بالإطار الاقتصادي إلى تغير مفهوم التنميةالاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم "التنمية المستدامة " والتى تُعرف بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التعدا على حق الأجيال القادمة في تحقيق متطلباتهم، فالتنمية المستدامة لا تعني التوقف عن استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات، ولكنها تؤكد على حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد، وخاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة كالنفط مثلًا, بحيث ينبغي تعويضهم عما يستنفده هذا الجيل منها.

الفرع الأول
طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة
The nature of the relationship between economic growth and environmental protection

يمكن تحديد فرضيين أساسيين في شأن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة؛ الاولي فرضية بيكرمان (Beckerman) التى توضح أن من الممكن أن يؤدى النمو الاقتصادي إلى تراكم الأرصدة في الاقتصاد، وبالتالي يمكن ان تُستخدم الارصدة في تجنيب إثار التدمير البيئي ومعالجته، وتجعل إتجاه التدمير في مساره الصحيح، ولو انه من الممكن الجزم انه غالباً فإن تراكم الارصدة لا يستعمل في مجالات حماية البيئة، لان تراكم رأس المال يكون في مصلحة فئة قليلة، وبالتالي لا تستطيع الدولة ان تفرض علي هؤلاء التزامات حماية البيئة، وخاصة ان الدولة النظام الرأسمالي تراعي الحرية الفردية في إطار العمل الاقتصادي العام والخاص، وينتج عن ذلك سيطرة تلك الفئة علي مسار الاقتصاد وتوجهاته (شكراني، ٢٠١٨). وينظر للبيئة في علم الاقتصاد على أنها أصل رأسمالي مركب، ولذلك يرغب الاقتصاديون في منع أي تدهور يمكن أن يحدث لقيمة هذا الأصل الرأسمالي المركب حتى يستطيع الاستمرار في توفير خدماته للإنسان لأطول فترة ممكنة بنفس الكفاءة. لذا فهو يعني بالدراسات النظرية والتجريبية للآثار الاقتصادية للسياسات البيئية في جميع أنحاء العالم. وتشمل القضايا الخاصة تكاليف ومنافع السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء والمياه والتربة، وحماية التنوع البيولوجي والاحترار العالمي (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠: محاور البعد الاقتصادي).

الفرع الثاني
ضرائب على التلوث وليس على الإنتاج
Taxes on pollution, not on production

يشهد العالم، تخبطاً بمحاور التنمية المستدامة الثلاثة: البيئة والشؤون الاجتماعية والاقتصاد، وان الاقتصاد مرتبط ارتباطاً عضوياً بالبيئة وبمواردها الطبيعية، التي تمثل مصدراً لكل إنماء زراعي وللموارد الأولية لأنواع الصناعات كافة، كما تمثل البيئة بمفهومها المتكامل الركن الاساسي للسياحة المستدامة.

أولا: المنطقة العربية وقضية تنمية الاقتصاد البيئي The Arab region and the issue of environmental economic development

ان المنطقة العربية تتميز ببيئتها ومواردها الطبيعية الغنية التي تقوم عليها القطاعات الاقتصادية كافة. الا أن البيئة والموارد الطبيعية العربية تواجه العديد من التحديات والضغوط التي تهدد استدامتها. وبالتالي، تتقوّض فرص وإمكانيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يضع المنطقة العربية أمام خطر تدهور بيئي واقتصادي واجتماعي.

يشهد العالم نمواً متسارعاً لتجارة الخدمات والسلع البيئية مقارنة مع القطاعات التجارية العالمية الاخرى، في حين أن العالم العربي، على هامش هذا القطاع. وتؤكد الأرقام أن حصة العالم العربي من تجارة السلع والخدمات البيئية أدنى من ١٪ (أي ما لا يتجاوز ٦ بلايين دولار أميركي) من أصل القيمة الإجمالية لهذه التجارة التي تبلغ نحو ٦١٨ بليون دولار (توقعات البيئة العالمية GEO4 - التنمية من أجل البيئة).

تؤكد الارقام أيضاً أن نسبة الميزانية التراكمية التي تصرف على البيئة من الصناديق والمصارف العربية التنموية عبر قروض وهبات لا تتعدى ٦٪ من ميزانيتها الاجمالية،

وهذا مؤشر متدن يتناغم مع المؤشرات المتدنية لحصة العالم العربي من تجارة الخدمات والسلع البيئية. كما تؤكد الأرقام ان الكلفة السنوية للتدهور البيئي في المنطقة العربية، خلال العام ٢٠٠٦، وصلت إلى نحو ٦٧ بليون دولار، أي ما يمثل نحو ٤٪ من إجمالي الناتج القومي العربي، ونحو ١٠ أضعاف حصة العالم العربي من تجارة الخدمات والسلع البيئية. وهذا الامر يؤشر بوضوح على واقع غير مقبول (الأوضاع البيئية والتعاون العربي في مجال التنمية المستدامة).

ثانيا: ضريبة الكربون والأسواق الناشئة Carbon tax and emerging markets

بعد أن تم الاتفاق على مجابهة التغير المناخي ووضع الأهداف في ٢٠١٥، تمت صياغة معاهدة باريس (اتفاقية باريس للمناخ، ٢٠١٥). ونصت المادة السادسة منها على أن الأطراف الموقعة يمكن أن تطور آلية تعاونية فيما بينها لتقليل انبعاثات الكربون ومهدت لخلق سوق عالمي للكربون، وترك هذا البند عاما ومفتوحًا لتأويله وتطبيقه بمختلف الأشكال، وكانت أحد المقترحات فرض ضريبة الكربون الحدودية الأمر الذي تمت معارضته من المجموعة التفاوضية العربيةعند التوقيع، ولم تتفق الأطراف على كيفية تطبيق المعاهدة حيث كانت أشبه بإطار عام يبين الحدود والأهداف وتقرر الاتفاق على وضع ما يسمى بقواعد معاهدة باريس في اجتماعات لاحقة للأمم المتحدة (France24، ٢٠١٧).

وقد ضمن البند السادس من معاهدة باريس، اقتراح فرض ضريبة على المنتجات المستوردة بحسب كمية الانبعاثات الناتجة عن صناعتها. يعني ذلك انه لو تم استيراد حاوية ملابس قطنية من مصر أو اسمنت من الأردن مثلًا، يتم احتساب كمية غاز ثاني أكسيد الكربون الخارجة عن صناعته ثم تفرض ضريبة عليها تتناسب مع تلك الكمية. تتراوح هذه الضريبة من ١٠-٦٠ دولار لكل طن ثاني أكسيد الكربون حسب الدولة، وذلك بحجة ان سيساعد ذلك في تقليل الانبعاثات حيث أنه سيجبر المستوردين على اختيار المصدر الأكثر كفاءة والأقل تلويثًا للهواء وسيحث المصانع على إيجاد حلول تكنولوجية لتقليل انبعاثاتها مما سيؤدي إلى تقليل انبعاثات الكربون العالمية ويعبد الطريق تجاه تطبيق معاهدة باريس. على الجانب الآخر، تثير هذه الضريبة قلقًا لدى الدول العربية، حيث أن فرضها سيرفع أسعار الصادرات العربية مما سيقلل من الطلب عليها موقعةً الضرر بالاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، إن التقدم التكنولوجي لدى بعض الأطراف قد يؤهلها من ابتكار طرق صناعية لا تلوث الهواء مما سيؤدي إلى استغناء المستورد عن المنتج العربي والانتقال إلى المنتج الأرخص والأقل تلويثًا (صامويلسون، ٢٠١٧).

إن التدهور الحاصل على مستوى الموارد الطبيعية في العالم العربي، إلى جانب تراجع المبادرات الجدية لحل هذه المسائل ومواكبة الحركة البيئية والاجتماعية والاقتصادية عالمياً، يدعو الاستعجال في وضع آلية منوّعة ومتكاملة على مستوى المنطقة تهدف إلى تعزيز الواقع البيئيّ فيها، وأمام هذه المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة، فقد يكون الاقتصاد الأخضر، هو الحل وتحديداً من خلال الاصلاح المالي البيئي (environmental fiscal reform، على غرار الدول الاوروبية في تحصيل الضرائب على أساس حجم التلوث، وليس على أساس حجم الانتاج، أي أن تُحصَّل الضرائب على المنتج السيئ أي النفاية وليس على المنتج الجيد أي البضاعة (taxing the bad and not the good)، وبرفع نسبة الضرائب على الملوثات مثل النفايات الصلبة وانبعاثات الهواء الملوثة وسواها. فقد تكون هذه الخطوة إحدى أولى الخطوات الصحيحة نحو اقتصاد

أخضر سليم, ويمكن لهذا النوع من الاقتصاد الأخضر الجديد أن يفتح أبواباً جديدة أمام القطاع الخاص بالدول النامية، يهدف الى إحداث فرص عمل ومواجهة البطالة، حث الدول علي الإستثمار في الاقتصاد الأخضر لتنشيطه والوقاية من المشاكل البيئية ومعالجتها (الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر، ٢٠١١), انظر الجدول رقم (١) بشأن الاداء البيئي بالدول العربية عام ٢٠١٦.

الجدول رقم (١): مؤشر الأداء البيئي ٢٠١٦- الدول العربية

البلد	المرتبة من اصل ١٨٠	مجموع التفاصيل من اصل ١٠٠	التغيير خلال اخر عشر سنوات	ترتيب تلوث الهواء تجاوزات PM25	ترتيب معالجة مياه الصرف الصحى	ترتيب مجرى انبعاث ثانى اكسيد الكربون لكل ك/ط ساعة
تونس	٥٣	٧٧,٢٨	١٥,٧١	٨٢	٤٧	١٥٢
المغرب	٦٤	٧٤,٨١	٢٤,٦٥	٥٨	٨٣	١٢٩
الاردن	٧٤	٧٢,٢٤	٣٠,٠٩	١٤٠	٥٧	١١٣
الجزائر	٨٣	٧٠,٢٨	٣,٦٩	٨٢	٤٦	١٠١
البحرين	٨٦	٧٠,٠٧	٧,٥٤	١٣٩	٢٣	١٠٨
قطر	٨٧	٦٩,٩٤	٣٠,٠٥	١٦٦	٢٧	١٣٨
الامارات العربية المتحدة	٩٢	٦٩,٣٥	٢٦,٣٢	١٥٠	١٥	٩٨
لبنان	٩٤	٦٩,٤١	٣٥,٢٢	١٤٦	٣٦	١٧١
السعودية	٩٥	٦٨,٦٣	٢٥,٤٢	١٢٧	٣٨	١٤٥
سوريا	١٠١	٦٦,٩١	٣٧,٢١	١٦٩	٥٤	١٤٨
مصر	١٠٤	٦٦,٤٥	٣٧,٢١	١٦٩	٥٤	١٦٢
الكويت	١١٣	٦٤,٤١	٤٥,٢٦	١٧١	٤٨	١٥٦
العراق	١١٦	٦٣,٩٧	٨,٢٤	١٧٢	٧١	١٧٥
ليبيا	١١٩	٦٣,٢٩	٢٦,٨١	١١٢	٧٢	٩٦
عمان	١٢٦	٦٠,١٣	٢٧,٣٤	٩٦	٨٢	١٠٠
اليمن	١٥٠	٤٩,٧٩	١٧,٢٩	١١٩	١٤٠	١
موريتانيا	١٦٠	٤٦,٣١	٢٠,٨٨	١	١٤٠	١
جيبوتى	١٦٤	٤٥,٢٩	٣٦,٧١	٧٨	١٤٠	١
السودان	١٧٠	٤٢,٢٥	١٣,٥٤	٥٨	١٤٠	١

المصدر: مؤشر الأداء البيئي ٢٠١٦، جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية - البنك الدولي، ٢٠١٦.

الخـاتمة Conclusion

النتائج والتوصيات Results and Recommendations

أولا: النتائج Results

استخلص الباحث من خلال البحث النتائج الاتية:

١.تعد البيئـة عـاملاً أساسـي لمقومـات النهـوض فـي النشـاط الاقتصـادي، حيـث ان البيئـة الطبيعيـة ليسـت بحاجـة إلـى شـئ ولكـن الانسـان بحاجـة إلـى الطبيعـة حيـث ان الازمـة المعاصرة في العالم هي مشكلة بيئية.

٢.ان العلاقـة الناشـئة بـين المجتمعـات والبيئـة هـي علاقـة شـكلية حيـث ان عوامـل البيئـة تتداخل في كل النشاطات الاقتصادية، بل هي تؤثر في كل جوانب النشاط الاقتصادي.

٣.الابخرة المنبعثة تُحدث آثار على البيئة وعلى النشاط الاقتصادي آثاراً كبيـرة مـن خـلال الإنبعاثات التى تفرزها صناعات الدول المتقدمة.

٤.ان المشـكلة الاساسـية فـي البلـدان الناميـة هـي ليسـت مشـكلة بيئيـة أو مشـكلة الطبيعـة المعدنية، بل هي مشكلة استهداف الموارد البيئية في هذه البلدان.

٥.أن أزمة البيئة من وجهة النظر الاقتصادية تنم عن رفع مستوى المعيشـة عبـر العصـور السابقة التي حلت على رأس المال.

٦.لقد قام التقسيم الدولي للعمل إلى إستنزاف الثروات الطبيعية للبلدان النامية.

يتحـتم التوصـل إلـى سياسـات محـددة لمعالجـة المديونيـة ووضـع اسـتراتيجية هيكليـة تتناسق مـع السياسـة الاقتصـادية للدولـة ككـل والتـى تحـدد المسـتوى المسـتدام للاقتـراض الخارجي، والتى يتحدد بمستوى مقدار التدفقات التى يستطيع البلد استخدامها لخدمـة الـدين وفي حدودها المعقولة، ودون ان يؤثر ذلك على النشاط الاقتصادي الاجمالي ككل.

ان احدى متطلبات الادارة الجيدة للمديونية الخارجية يتمثل في تخصيص جزء متكـافئ من الناتج المحلي الاجمالي GDP لتمويل خدمة المديونيـة، ووضـع حـدود قصـوى لسـقف المديونية والتى يمكن معها خدمة الديون (اقسـاط وفوائـد) تظـل فـي حـدود امنـة نوعـا مـا، والالزام بوجود مخصصات تعالج الاختلالات البيئية

ثانيا: التوصيات Recommendations

انتهى العمل البحثي بالمطالبة بضرورة العمل على تنفيذ التوصيات الآتية:

١.العمل على التوفيق بين الاقتصاد والبيئة من حيث الاثار والاهداف مـن خـلال اسـتغلال الموارد الطبيعية على خدمة النشاط الاقتصادي.

٢.العمـل علـى تفعيـل مفهـوم التنميـة المسـتدامة للبيئـة كمـورد إضـافي يضـاف للمـوارد الاقتصادية وضرورة خلق الروابط الاساسية بين السياسات التنموية والبيئة.

٣.العمـل علـى حصـر البيانـات والمعلومـات المتعلقـة بالوحـدات الاقتصـادية والبيئـة بمـا يتضـمن العمـل علـى تعديل/سـن التشـريعات البيئيـة الملائمـة لتطـور المفـاهيم البيئيـة مـع ضرورة أن تلحق بها لائحة تنفيذية يتم إعدادها خلال زمن محدد.

٤.العمل على منح مراكز ومقرات في فروع علم اقتصاد البيئة بإعتباره العلـم الـذي يقـيس الآثار البيئية على النشاط الاقتصادي.

٥.تضمين قانون البيئة الجديد عقوبات تتمتع بقوة الردع بنص تشريعي واضح يتناسب مـع جسامة ونوع المخالفات الضارة بالبيئة مع شـمولها التعـويض العينـي والتنفيـذي والاداري وإمكانية التصالح مـع التعـويض، وإصـدار القـرارات والتعليمـات البيئيـة اللازمـة لحمايـة البيئـة وعناصـرها وشـروط إقامـة المشـاريع الزراعيـة والتنمويـة والتجاريـة والصـناعية

والإسكانية والتعدينية وغيرها وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها ضمن الشروط المسبقة لترخيص أي منها أو تجديد ترخيصها وفق الأصول القانونية المقررة، ويجب الأخذ في الاعتبار المؤثرات على الوضع الاقتصادي والبيئي عند ترخيص اي مشروع صناعي أو زراعي أو سكني.

٦. العمل على المواءمة ما بين الاتفاقيات الإقليمية والدولية مع التشريع الوطني بما يكفل الالتزام بالمسئولية الدولية عن الاضرار البيئية.

٧. إعداد كوادر قضائية ونيابية متخصصة في قضايا البيئة المدنية والعسكرية والعمل على إقامة دورات تدريبية للقضاة والنيابة والمحامين والعاملين في القانون في القضايا البيئية.

٨. تشجيع السياحة البيئية والجمالية للانسان والطبيعة، وأن يتسع مفهوم القضاء ليشمل الجزاء الجنائي – المدنى – الادارى والاخذ بمبدأ التعويض عن حالة الضرر البيئي.

٩. إعداد محكمين قانونيين أو مراكز تحكيم متخصصة في النزاعات ذات الصلة بالبيئة.

١٠. إنشاء دائرة بيئية جنائية متخصصة بالمحاكم تختص بالفصل في القضايا الجنائية البيئية وذلك لضمان سرعة الفصل فيها.

قائمة المراجع References

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. أحمد جامع: د. أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة"، دار المعارف بمصر،١٩٦٨.

٢. أحمد جامع:"النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي"، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٣.

٣. أحمد عمر أحمد الراوي. دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الدكتور للعلوم، شارع المتنبي، بغداد، ٢٠١٠.

٤. الحسن شكراني، ط حقوق الاجيال المقبلة بالإشارة إلى الاوضاع العربية "، المركز العربي للابحاث والدراسات ٢٠١٨

٥. حسن عواضة. المالية العامة – الموازنة – النفقات والواردات العمومية دراسة مقارنة، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧.

٦. خالد الشاوي. نظرية الضريبة والتشريع الضريبي الليبي، ط٣، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨٩.

٧. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة النفقات العامة الايرادات العامة – الموازنة العامة – دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠

٨. طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتاب، ط٤, ٢٠١١.

٩. عبد الهادي النجار:"الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته بالاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، حقوق الإسكندرية،١٩٧٤.

١٠. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي: السياسة الضريبية في ضل العولمة دار الجامعة الجديد، الاسكندرية ٢٠١٣.

١١. عبد الحميد محمد القاضي: مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٤.

١٢. ندى خليفة محمد علي الركابي، " المواقع والمحميات الطبيعية ودور القوانين والتشريعات البيئية في إدامتها " مركز التخطيط الحضرى والاقليمى، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

ثانيا: الرسائل العلمية:
١.عبد الهادي النجار:"الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته بالاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، حقوق الإسكندرية،١٩٧٤.
٢.محمد فير العكام: "دور السياسات الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
٣.هشام محمد صفوة العمري، الأرباح الرأسمالية ومدى خضوعها للضريبة، مجلة المالية، العدد الرابع، السنة الرابعة، بغداد ١٩٧٧
٤.وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، اطروحة دكتوراة، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان، جويلية ٢٠٠٧.
ثالثا: المقالات:
١.مقال " ضريبة الكربون بين مؤيد ومعارض "، الوطن - الامارات، روبيرت صامويلسون ٢٠١٧/٢/٢٤ www.alwatannewspaper.ae
٢.مجلة العلوم تصدر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، ترجمة خان خورى، مراجعة تيسير شامى " يتوقف الحد من تغيير المناخ من دون إلحاق ضرر بالاقتصاد العالمى على إشارات سوقية أكثر قوة وذكاء للتحكم في اتبعاثات ثانى اكسيد الكربون " – عدد يناير – فبراير ٢٠٠٩.
رابعا: الأبحاث والدوريات والدراسات
١.تقرير التنمية الانسانية العربية، " توظيف القدرات الانسانية : إستعادة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الانسانى "، مثلثات التنمية ، ٢٠٠٢، ص ٩٣ www.un.org
٢.تقرير " التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر " الدورة الثانية – نيروبي ٢٣-٢٧ آيار / مايو ٢٠١٦، جمعية الامم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئية أمينة غانم: "إدارة الدين الحكومي بصورة أكثر كفاءة"، بحث بالمؤتمر الاقتصادي التاسع لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مايو ٢٠٠٥.
٣.التقرير السنوى لوزارة الدولة لشئون البيئة لعام ٢٠٠٠- ٢٠٠١
٤.إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة – مقارنة توفيقية – جامعة قاصدى مراح – ورقلة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير – مجلة الباحث ٢٠١٢/٢٠١٣، احمد لمعى
٥.الاقتصاد الأخضر كاحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الاجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)، محمد صديق نفادى – كلية التجارة جامعة حلوان – المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الازهر – العدد ٢٧ يناير ٢٠١٧
٦.الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والآفاق المستقبلية، ابتهال محمد رضا داوود – كلية الزراعة، بغداد، مجلة دنانير، العدد الثامن
٧.تقرير " التكاليف الاقتصادية: العلاقة المتبادلة بين الفقر والبيئة "، المركز العربي للبحوث والدراسات ACRSEG
٨.كلية الادارة والاقتصاد – قسم الادارة الصناعية –ادارة المخاطر المالية - " البيئة المؤسسية " جامعة بابل ٢٠١٩
٩.الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – نحو اقتصاد اخضر – www.un.org

١٠. بحث " آليات تنفيذ التشريعات البيئية " دراسة مقارنة بين التشريع الفرنسي والمصري والعراقي " مقدم إلى المؤتمر العلمى الخامس بكلية الحقوق طنطا تحت عنوان " البيئة والقانون " في الفترة ٢٣- ٢٤ ابريل ٢٠١٨ / اسماعيل فاضل حلواص أدم (كلية القانون – جامعة الفلوجة - العراق
١١. برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) تقرير مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠١١
١٢. البنك الدولي – البيئة – تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٨
١٣. بهرم نوزاد، دروس من عقد الديون، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، مارس ١٩٩٠/
١٤. بيارم لاند ميلس: الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي (تجربة أولى). مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد ١٩، رقم ٤، ديسمبر ١٩٨١
١٥. التقرير السنوى لوزارة الدولة لشئون البيئة لعام ٢٠٠٠- ٢٠٠١ ص ٧
١٦. تقرير صادر عن منظمة الفاو بعنوان " استمرار الازمات الغذائية وتفاقم الجوع الحاد " نشر علي موقع الفاو ٢٢مارس / اذار ٢٠١٨ www.faw.org
١٧. التكنولوجيا ومستقبل الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣
١٨. جهاز شئون البيئة – وزارة البيئة، " الجمعيات الاهلية " www.eeoa.gov.eg)الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – نحو اقتصاد اخضر – www.un.org
١٩. حماية البيئة الارضية من التلوث للمؤتمر العلمى السنوى – كلية الحقوق جامعة طنطا – الفترة ٢٣/٢٤ ابريل ٢٠١٨ " القانون والبيئة "- حسين محمد مصلح محمد
٢٠. دراسة " دور السياسة في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة " – جامعة حسيبة بو علي – الشلف – الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ١٧. ٢٠١٧
٢١. دراسة "عجز الموازنة المشكلات والحلول " المعهد العربي للتخطيط، منظمة عربية مستقلة، العدد الثالث والستون – مايو / ايار ٢٠٠٧ – السنة السادسة، الكويت
٢٢. دليل احصاءات الطاقة ٢٠٠٥ (وكالة الطاقة الدولية IEA, منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD, مكتب الاحصاء الاوروبي EUROSTAT)
٢٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس " التطورات في مجال النفط والطاقة " صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦
٢٤. القمة العالمية للاقتصاد الأخضر – www.visidubal.com
٢٥. قيس مجيد عبد الحسين - جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد – ٢٠١٦
٢٦. لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لاجل العراق – طبيعة العراق – ٢٥ ايلول سبتمبر ٢٠١٤
٢٧. مجلة اسيوط للدراسات البيئية – العدد ٣٩- يناير ٢٠١٤ " الاقتصاد البيئي – الاقتصاد الأخضر "، عايد راضي خنفر
٢٨. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة – النجف الاشرف العدد ٤٠، المجلد (١) " الحماية السياسية والقانونية للبيئة في العراق – جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
٢٩. محمد غنايم، التلوث البيئي - معهد الابحاث التطبيقية (أريج) القدس، فلسطين، ٢٠١٢

٣٠.محمد كريم كاظم – " الحماية السياسية والقانونية للبيئة في العراق " – جامعة النهرين
٣١.مدى فاعلية التشريعات البيئية في العراق، سلمى طلال عبد الحميد، سرمد رياض عبدالهادى، جهاز الاشراف والتقويم العلمى، وزارة التعليم العالي والبحث جمهورية العراق
٣٢.منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) " تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الاعضاء فى اوابك" ٢٠١٦
٣٣.منظمة الخليج للاستشارات الصناعية – " الصناعات الصديقة للبيئة " مؤتمر في الفترة من ٢٠١٧/٤/٢٧ – ٢٠١٧/٤/٢٥، الدوحة، www.goic.org
٣٤.منظمة العمل العربية – المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل بالجزائر، ندوة " التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية " جمهورية السودان، ١٢- ١٤ نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠١٨
٣٥.ورشة عمل النقل المستدام والاقتصاد الدوار – وزارة البيئة مصر ٢٠١٨/١١/١٦
٣٦.وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – جمهوية مصر العربية، الادارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الادارة البيئية، دليل تقييم البيئة
٣٧.وكالة حماية البيئة الامريكية United States Environmntal Protection Agency (USEPA)،www.epa.gov وثائق الامم المتحدة : البيئة research.un.org
٣٨." دور تبنى الادارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم تحقيق متطلبات تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز – الجزائر " – مجلة البشاير الاقتصادية www.asip.cerist.dz
٣٩.استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ – مصر ٢٠٣٠ – محاور البعد الاقتصادي www.sdsegypt2030,com
٤٠.الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٧) وزارة البيئة – جمهورية العراق.

خامساً: القوانين

١. قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض احكام قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة
٢. قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨ الوقائع العراقية رقم ٤٠٩٢
٣. الدستور العراقي ٢٠٠٥
٤. قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٨ ربط الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨
٥. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩
٦. قرار مجلس الامن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ بشأن برنامج " النفط مقابل الغذاء "
٧. قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة في مصر
٨. " منظمة " حماية الطيور البرية " ٢٠١٢ www.env-news.com
٩. قانون وزارة البيئة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨
١٠.وزارة البيئة العراقية www.moen.gov.eg
١١.قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩

سادسا: مواقع الكترونية

- جهاز شئون البيئة مصر www.eeaa.gov.eg
- بوابة معلومات مصر WWW.eip.gov.eg
- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء العراق
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية. www.unido.org
- صندوق النقد الدولي www.imf.org
- نادى باريس www.clubdeparis.org
- موقع اخبار الامم المتحدة www.news.un.org
- موقع صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي www.amf.org.ae
- افاق الاقتصاد العالمى www.economy.gov.ae
- برنامج الامم المتحدة للبيئة UN and climate change (UNEP) www.unep.org
- www.arabstates.undp.org
- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء العراق ٢٠١٧
- وزارة المالية، العراق - الدائرة الاقتصادية - دائرة الموازنة.www.mof.gov.iq
- البنك المركزي العراقي www.cbi.iq
- www.weforum.org - ، المنتدى الاقتصادي العالمي

- Gemet General Multilingual Environmental Thesauru swww.eionet.europa.eu

- www.news.un.orgاخبار الامم المتحدة.

سابعا: المراجع الأجنبية:

1. K. Wicksell: "Lectures on political Economy", Luduing on Mises Institute, 1935.
2. Kevin A. Hassette: "Tax Policy and Investment", Enterprise Institute for Public Policy and Research, U S A،1999.
3. L.D.Tylor: " Capital, Accumulation and Money: An integration of capital, Growth and monetary theory", springer 2010
4. Spicer and pegler ،Income tax and profitstax ،19 th ،London ، 1972
5. K.Wicksell: "Lectures on political Economy", Luduing on Mises Institute, 1935, p.241.
6. L.D.Tylor: " Capital, Accumulation and Money: An integration of capital, Growth and monetary theory", springer 2010, p.2

7. K.Wicksell: "Lectures on political Economy", Luduing on Mises Institute, 1935,

تم بحمد الله وفضله،

Legislative regulation of the environment economy and its future prospects in the cycles of capital accumulation (A comparative study)

Laila Fawzy Ahmed Jafar

PhD in Economics and Public Finance Lecturer at Alexandria University Arab Academy for Science and Technology, League of Arab States / Ministry of Finance - Egypt

Abstract:

Environmental developments and developments that have led to the existence of environmental economics have also brought about the necessities of developing economic accounts in line with the problem of environment and environmental developments, both at the level of the establishment's accounts and at the level of general economic accounts.The task of the current general economic accounts is, first and foremost, to provide an overall quantitative picture of the economic life of the past period in the short and medium term through a large and modern database. It also provides detailed information on the production and use of goods, on the emergence, distribution and redistribution of income, as well as on transfers, this information is an indispensable aid for monitoring and analyzing economic activity and for assessing the macroeconomic development of a country, And the opportunity cost of studying environmental calculations.The concepts of (economic growth) and (economic development), which began to take a different meaning and understanding at the end of the last century, which is characterized by the worsening of the problems of the environment directly related to the characteristics of the socio-economic and population, where economic growth is a goal of economic policies in all countries of the world, But what is the impact of this growth - still measured by the magnitude of the increase in a country's GDP over a given period compared to the previous period - on the environment, natural resources and the future of human development in general, and what is the interrelation between For economic growth and the environment, especially that the most important part of economic growth will result in the future reproduction of nature and the so-called revolving economy and this forces nature to be seen as a very important part of the economic cycle.

Keywords: The environment, capital accumulation, green economy, Environmental pollution, environmental economics.